

«التجارة» توافق على برنامج «السحوبات الإلكترونية»

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن وزارة التجارة والصناعة وافقت مؤخرا على برنامج «السحوبات الإلكترونية» الخاص بسحوبات الجوائز. وأفادت بأن إحدى الشركات تقدمت بالبرنامج للوزارة وقد تمت الموافقة عليه من قطاعي حماية المستهلك والدعم الفني، مشيرة إلى أن البرنامج يعمل الكترونيا ويمنع حالات الغش والمحسوبيات في حالة المهرجانات والمسابقات وتوزيع الجوائز على الفائزين. وأضافت أنه سيتم توقيع العقد قريبا مع الشركة بحيث تكون حقوقه الملكية والفكرية خاضعة تماما لوزارة التجارة والصناعة، وسيتم تطبيقه قريبا في المسابقات ويكون تحت رقابة إدارة حماية المستهلك.

• عبد الرحمن خالد

أكدوا أن استقرار أسعار النفط فوق الـ 100 دولار للبرميل خلال السنوات الأربع المقبلة يعني وجود فائض

اقتصاديون لـ «الأنباء»: 5 عوامل تمنع العجز بموازنة الدولة في 2017

الإنفاق السنوي للكويت خلال السنوات العشر الماضية، مشيرًا إلى أنه إذا استمرت وتيرة الزيادة في الإنفاق بنفس المعدل خلال الفترة الماضية، فإنه من المتوقع حدوث عجز. وقال إن الكويت قد شهدت إقرار أكبر زيادات للرواتب في تاريخها خلال الفترة الماضية، وهذا لا يعني أن الكويت ستستمر في هذه الزيادة كل عام حتى تستمر وتيرة الإنفاق، ومن المعروف أن بند الرواتب في الكويت يستهلك أكبر قدر من موازنة الدولة.

وأشار إلى أنه كلما كانت أسعار النفط الكويتي فوق الـ 100 دولار للبرميل، فهذا يعني استمرار الكويت في تسجيل فائض للموازنة، إلا إذا هبطت أسعار النفط عن هذا المستوى، وهذا ما يتوقع خلال العام 2015، حيث تبدأ الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستهلك للنفط في العالم في التصدير، وهو ما يعني انخفاض الأسعار عن الـ 100 دولار، ويجب أن تحتاط الكويت أكثر من نزول الأسعار عن هذا المستوى.

حيدن: التحدي الأكبر أمام الكويت إذا هبطت أسعار النفط عن 100 دولار

بوخضور: حتى تفي الكويت بالتزاماتها واحتياجاتها لابد أن يستقر سعر النفط

فوق الـ 103

السقا: تجميد زيادات الرواتب وتنشيط

«الخاص» سيعملان على استمرار فائض الموازنة

الكويت واحتياجاتها عام 2014 يتطلب ارتفاع متوسط سعر برميل النفط الكويتي إلى 120 دولارا للبرميل، وهو لن يتحقق قبل العام 2018 بحسب التوقعات، أي أن هناك عجزا بدءا من العام المقبل بنحو 10 دولارات للبرميل إلى العام 2017، وبذلك يصبح هناك عجز للموازنة.

وبين أن أحد الأسباب الذي بني عليه رأيه أيضا ترجع إلى استجابة السلطين التنفيذية والتشريعية للمطالب الشعبية نحو مزيد من الإنفاق الاستهلاكي، والذي لا يقبله أي إنتاج حقيقي أو الاتجاه نحو تنوع مصادر أخرى للدخل في المستقبل. وحول احتمالات حدوث أزمة مالية عالمية جديدة، قال بوخضور إن العالم قد شهد في الـ 30 عاما الماضية نحو 100 أزمة اقتصادية مختلفة الشدة، وإن الجديد في الأزمات الاقتصادية هو ظهورها في وسائل الإعلام وتسلط الضوء عليها، حتى أصبحت الحدث الأكبر عالميا.

د.مبتم محمود حيدن إن صندوق النقد الدولي قد بنى توقعاته على معدل

الأوروبية. وأشار إلى أن الاقتصاد العالمي يتحرك بوتيرة أفضل حاليا، حيث سجلت بعض الدول نموا ملموسا لاقتصادياتها، وهو الأمر الذي يدفع بالاتقتصاد العالمي إلى استمرار النمو والتعافي.

وفي السياق نفسه، يرى الخبير الاقتصادي حجاج بوخضور أن احتمالية حدوث عجز في موازنة الكويت عام 2017 أمر وارد، وإن انخفاض سعر برميل النفط الكويتي عن 103 دولارات سيتسبب في هذا العجز في غضون الأربعة أعوام المقبلة.

وقال: «حتى تفي الكويت بالتزاماتها واحتياجاتها فلا بد أن يستقر سعر النفط فوق الـ 103 دولارات للبرميل، وإن التوقعات الإيجابية لمتوسط أسعار النفط خلال 2013 تصل إلى 100 دولار للبرميل، أي ما يعني وجود عجز بقيمة 3 دولارات للبرميل الواحد». وأشار إلى أن صندوق النقد الدولي قد بنى توقعاته على هذا النحو، وإن توقعات متوسط أسعار النفط عالميا خلال السنوات الأربع المقبلة لن تزيد عن الـ 110 دولارات للبرميل، ولوفاء بالتزامات



د.محمد السقا

تجميد زيادات الرواتب، والعمل على تنشيط القطاع الخاص. وأضاف السقا أن الاقتصاد العالمي مستمر في اتجاهه نحو التعافي من آثار الأزمة الاقتصادية التي ضربته وأخر العام 2008، متوقعا أن يؤدي التعافي ثماره في غضون الأعوام الثلاثة المقبلة.

وأضاف أن هناك عدة مؤشرات تؤكد استمرار الاقتصاد العالمي في السير نحو التعافي، منها خطي احتمالات أزمة جديدة كانت ستتدل من تأثير الديون السيادية في بعض دول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى التحرك نحو الخروج من الكساد الذي يجتاح القارة



حجاج بوخضور

كل عام. حيث قال أستاذ الاقتصاد في كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت د.محمد السقا إن صندوق النقد الدولي قد جانبه الصواب في توقعاته بوجود عجز في موازنة الكويت خلال العام 2017 إذا استمرت معدلات الإنفاق على ما هي عليه.

وبنى السقا رأيه استنادا إلى استقرار سعر النفط الكويتي فوق الـ 100 دولار للبرميل، مؤكدا على أن هناك فائضا كبيرا واحتياطات للكويت تمكنها من تجنب هذا العجز.

وأشار السقا إلى أن الدولة بدأت في اتخاذ إجراءات إصلاحية منها الاتجاه نحو



د.مبتم حيدن

تباينت آراء اقتصاديين في رؤيتهم لتقرير صندوق النقد الدولي الذي توقع حدوث عجز في الموازنة خلال العام 2017، إذا استمرت وتيرة الإنفاق الحكومي على ما هي عليه.

وبيّنوا لـ «الأنباء» أن استقرار أسعار النفط فوق الـ 100 دولار للبرميل خلال السنوات الأربع المقبلة يعني وجود فائض في الموازنة، خصوصا أن الدولة متجهة نحو قرار مزيد من الإصلاحات الاقتصادية والعمل على تنوع مصادر للدخل، وقالوا إن الكويت قد شهدت إقرار أكبر زيادة للرواتب في تاريخها خلال الفترة الماضية، وهذا لا يعني بالضرورة إقرار هذه الزيادات

تباينت آراء اقتصاديين في رؤيتهم لتقرير صندوق النقد الدولي الذي توقع حدوث عجز في الموازنة خلال العام 2017، إذا استمرت وتيرة الإنفاق الحكومي على ما هي عليه.

وبيّنوا لـ «الأنباء» أن استقرار أسعار النفط فوق الـ 100 دولار للبرميل خلال السنوات الأربع المقبلة يعني وجود فائض في الموازنة، خصوصا أن الدولة متجهة نحو قرار مزيد من الإصلاحات الاقتصادية والعمل على تنوع مصادر للدخل، وقالوا إن الكويت قد شهدت إقرار أكبر زيادة للرواتب في تاريخها خلال الفترة الماضية، وهذا لا يعني بالضرورة إقرار هذه الزيادات

العوامل الـ 5

- 1- استمرار أسعار النفط فوق مستوى الـ 100 دولار للبرميل
- 2- تجميد زيادات الرواتب
- 3- تنشيط القطاع الخاص
- 4- تنوع مصادر الدخل
- 5- الحد من الإنفاق الاستهلاكي

«الدار» نجحت في ترتيب تسديد الدفعة الثانية

للدائنين المحدد لها 30 يونيو المقبل

وذلك بعد أن قامت ببيع أصلين تابعين لها في كل من السعودية والبحرين مؤخرا، الأمر الذي سبقها إلى مرحلة جديدة مع دائنيها للخروج من أزمته المالية والعودة إلى السوق مرة أخرى.

• محمود فاروق

«كابيتال ستاندرز» تمنح قطر

تصنيفاً سيادياً بدرجة «AApi»

4,93% في عام 2013 من 6,29% في عام 2012 مع هوء النمو في إنتاج النفط والغاز الطبيعي. ويعتمد اقتصاد قطر بدرجة عالية على إيرادات وصادرات قطاع النفط والغاز. ففي عام 2011، كانت 69,61% من إجمالي الإيرادات و85,90% من إجمالي الصادرات محققة من قطاع النفط والغاز. ويقال من مخاطر التركيز إلى حد ما استهداف استثمارات طويلة المدى، وتنوع الاقتصاد وتعزيز القطاع الخاص، وتحرك قطر نحو التنوع من قطاع النفط والغاز من خلال استثمارات طويلة الأجل في عدة مشاريع لتحفيز النمو في القطاع غير النفطي مثل مشاريع تطوير البنية التحتية للبلاد، وقطاع التعليم وقطاع الصحة. وفي عام 2008، أعلنت قطر رؤية قطر الوطنية لسنة 2030 والتي تمثل إطاراً واستراتيجية لتحويل البلاد إلى مركز مالي وتجاري. وتعتمد رؤية قطر الوطنية لسنة 2030 على أربعة محاور تهدف إلى التطوير الاقتصادي والاجتماعي والبشري والبيئي. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تعمل الإعدادات لكأس العالم لسنة 2022 على تعزيز مشاريع البنية التحتية في البلاد. كما تأتي الإعدادات لكأس العالم لسنة 2022 متماشية مع أهداف الرؤية الوطنية لقطر لسنة 2030. وتتوقع وكالة كابيتال ستاندرز أن تساعد هذه التطويرات في تحقيق هدف التنوع الاقتصادي الذي تصوره رؤية قطر الوطنية لسنة 2030. كما أنها ستقوم البلاد نحو تحقيق نمو اقتصادي مستدام مع تراكم الأصول الرأسمالية الرئيسية والبنية التحتية على المدى البعيد.

وتنحس جهود قطر لتحديث اقتصادها وتحسين إطارها المؤسسي انعكاسا واضحا في تصنيفاتها على مستوى العالم وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي من حيث المؤشرات العالمية للمؤكمة والتنافسية في عام 2012. ويعتبر الإطار المؤسسي في قطر في مرحلة تطور. ومع ذلك، فقد توفقت قطر في الأداء على معظم دول مجلس التعاون الخليجي في أغلب مؤشرات الحكومة والتنافسية. وتعد قطر دولة قوية ماليا حيث تمتلك صندوقا سياديا تبلغ قيمته 115 مليار دولار أميركي بالإضافة إلى احتياطات عالمية تبلغ 120,348,1 مليون ريال قطري كما في عام 2012. كما شهدت البلاد زيادة هائلة في الإيرادات من قطاع النفط والغاز على مدى السنوات الخمس الماضية، حيث بلغ متوسط إسهامها 59,49% من إجمالي الإيرادات. كما حققت الإيرادات الإجمالية نموا بلغت نسبته 79,03% في الفترة ما بين 2007 و2011. وقد دأبت حصة قطاع النفط والغاز من المساهمة في الإيرادات على الارتفاع، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى زيادة الإنتاج مع ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي المسال. وتتوقع وكالة كابيتال ستاندرز أن يظل قطاع النفط والغاز مهيمنًا على المدى المتوسط مع زيادة إسهام القطاع غير النفطي مع إكمال مشاريع التطوير التي ترمي إلى تنوع الاقتصاد.

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن شركة دار للاستثمار نجحت في ترتيب تسديد الدفعة الثانية للدائنين والمحدد لها تاريخ 30 يونيو المقبل. وأكدت أن الدفعة البالغة 50 مليون دينار ستقوم الدار بتسديدها في موعدا المحدد من دون تأخير

منحت وكالة كابيتال ستاندرز لتصنيف

تصنيفاً سيادياً محلياً وبالعملة الأجنبية طويل المدى بدرجة «AApi» لدولة قطر. وتبلغ درجة تصنيف دولة قطر على القياس المحلي «AApi»، وهو أعلى تصنيف يمكن لأي إصدار / مصدر الحصول عليه في دولة قطر على مقياس التصنيف المحلي المعد من قبل كابيتال ستاندرز للبلاد، وتتمتع النظرة المستقبلية للتصنيف بالاستقرار. ويعد هذا التصنيف أول تصنيف تمنحه وكالة كابيتال ستاندرز لدولة قطر دون طلب.

ويقدم التصنيف السيادي لدولة قطر النمو الاقتصادي الضخم للبلاد تقوده الاحتياطات الهائلة من المواد الهيدروكربونية، والتطورات في القطاع غير النفطي. وتتمتع دولة قطر بثالث أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم الذي يمثل نسبة رئيسية من إيراداتها وصادراتها. وقد تمكن تزايد أسعار الغاز الطبيعي المسال والنفط البلاد من الحفاظ على فائض في الميزانية والحساب الجاري في السنوات الخمس الأخيرة. كما أن التطورات في القطاع غير النفطي والتي تعزى إلى تحقيق رؤية قطر الوطنية لعام 2030 (رؤية قطر الوطنية لعام 2030) يدعمها أيضا الإعدادات الهائلة لاستضافة كأس العالم لسنة 2022 الذي ينظمه الاتحاد الدولي لكرة القدم (كأس العالم لسنة 2022). ويقدم التصنيف مخطط التركيز الناشئة من الإسهام المرتفع لقطاع النفط والغاز في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك وجود مخاطر جيوسياسية في المنطقة، وكثرة الإنفاق المخطط على البنية التحتية والذي يؤدي إلى مستويات مرتفعة نسبيا من الديون.

وتعد قطر الاقتصاد الأسرع نموا مقارنة بظرفياتها من دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 13,35% خلال السنوات الخمس الماضية. كما أن قطر هي أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم وتمتلك 12% من احتياطات الغاز المنقحة في العالم. ويديم النمو الاقتصادي في البلاد جهود الحكومة لتنوع الاقتصاد وإعطاء زخم للقطاع غير الهيدروكربوني. ويصل الناتج المحلي الإجمالي للفرد في قطر إلى أحد أعلى المستويات في العالم ويعتبر الأعلى بين دول مجلس التعاون الخليجي. وبحسب صندوق النقد الدولي، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد في قطر من حيث الأسعار الحالية 100,377,54 دولارا 2012. بالإضافة إلى ذلك، فإن صندوق الثروة السيادية لدولة قطر يحتل المرتبة رقم 12 على مستوى العالم بين أكبر الصناديق، حيث تصل قيمة أصوله إلى 115 مليار دولار كما في 2013. وبالنظر إلى المستقبل، ترى وكالة كابيتال ستاندرز أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطر سوف يبدأ على المدى المتوسط مع إكمال مشاريع التوسع للمراكز الرئيسية لإنتاج الغاز. وبحسب صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطر إلى

حمولة الشحنة تقدر بـ 150 ألف متر مكعب وعملية الاستيراد مستمرة حتى أكتوبر الكويت استقبلت 4 شحنات غاز مسال منذ بدء عمليات الاستيراد

أن هناك 3 عوامل تتحكم في عمليات الاستيراد للغاز أولها: ارتفاع درجة الحرارة ومتطلبات وزارة الكهرباء والماء من الغاز لسد احتياجاتها وثانيها: إنتاج شركتي نفط الكويت من الغاز موزيا ومعرفة مدى كفايته لسد احتياجات السوق المحلي وثالثها: معرفة احتياج الشركات المحلية والمصانع التي تستهلك الغاز في أعمالها.

• أحمد مغربي

لارتفاع إنتاج الكويت من الغاز المصاحب لإنتاج النفط وهو ما سيدفع الكويت إلى عدم اللجوء إلى استيراد شحنات إضافية. وذكر أن الأسعار التي تستورد الكويت من خلالها الغاز ممتازة للغاية، حيث إن العقد الذي وقعته مع شل وفتيول تقل فيه النسبة عن أسعار السوق بحوالي 40% إلى 50% وهو ما يجعل الكويت توفر مبالغ ضخمة من عمليات الاستيراد. وبين

مصفاة ميناء الأحمدى وصل إلى 500 و 550 مليون قدم مكعب يوميا، وتوقع المصدر أن تستمر الكويت في استيراد الغاز المسال حتى شهر أكتوبر المقبل ليصل إجمالي عدد الشحنات المتوقع استقبالها إلى 32 شحنة خلال موسم الصيف الحالي. وأستبعد المصدر قيام قطاع التسويق العالمي بالتعاقد لشراء أي شحنات من السوق الفوري خلال فترة الصيف الحالية، وذلك

وازداد استهلاك وزارة الكهرباء والماء، وكشف المصدر عن أن حمولة الباخرة الواحدة للغاز تقدر بحمئة شحن تبلغ 150 ألف متر مكعب من الغاز المسال فيما تبلغ الكلفة المالية للشحنة الواحدة بالأسعار الحالية في السوق الفوري 45 مليون دولار، مؤكدا على أن الكويت لديها مرونة في العقود لإضافة شحنات جديدة حسب الاحتياج. وقال إن معدل الحقن في منشأة استقبال الغاز في

ذكر مصدر نفطي مسؤول في مؤسسة البترول الكويتية لـ «الأنباء» أن الكويت استقبلت 4 شحنات غاز طبيعي مسال منذ بدء عمليات الاستيراد في منتصف شهر ابريل الماضي، مشيرا إلى أن عدد الشحنات التي ستقوم المؤسسة باستيرادها من خلال عقدي «شل» و«فيتول» سيكون بمعدل 5 شحنات خلال شهر مايو الجاري، لاسيما بعد ارتفاع درجة الحرارة لمستويات مرتفعة

تعديلات متوقعة على مؤشر كويت 15 خلال يونيو المقبل

السبولة والقيمة الرأسمالية، وهما معيارا الدخل أو الاستبعاد من مؤشر كويت 15 الذي استحدثته البورصة الكويتية في مايو الماضي ضمن جهود تطوير السوق.

• شريف حمدي

المرتب، مشيرة إلى أن الصورة لن تتخلل إلا بعد عملية الرصد وضحا أن ذلك يرجع إلى أن عملية الجاري. ولفت إلى أن عملية الرصد والتقييم تكون بناء على حركة دوران الأسهم وهو ما يؤدي إلى حدوث تغيرات على

الإعلان عن مكونات المؤشر الجديد خلال 21 يوما من بداية شهر يونيو المقبل. وأضافت المصارف أن هناك سهمًا ضمن مكونات المؤشر لا تحظى بتداولات قوية، وهو ما يعرضها للتغير في التعديل

هي الأكبر في سوق الكويت للأوراق المالية من حيث السبولة والقيمة الرأسمالية. وقالت المصادر إن إدارة السوق ستبدأ فعليا في عملية الرصد والتقييم فعليا بعد تاريخ 31 مايو الجاري، على أن يتم

في دراسة أعدها عن قانون الخصخصة حصلت «الأنباء» على نسخة منها

السعيد: صدور قانون الخصخصة اعتراف من المشرع بقدرة القطاع الخاص على القيام بدوره الرئيسي في التنمية

وبين أن المشرع حسنا فعل بشأن عدم استثناء الشركات المنافسة المدرجة من الاشتراك في المزايدة موضحا أن ذلك يرجع إلى أن مثل هذه الشركات المنافسة تكون هي الأقدر على إدارة المشروع المراد خصصه مما يترتب عليه الجودة في السلع والخدمات مع انخفاض سعرها نظرا لعلمها بالجوانب الفنية للمشروع محل التخصص حتى يمكن للدولة تحقيق أهدافها من خلال برنامج وعمليات التخصص التي من أهمها الحد من استنزاف الموارد المالية للدولة وتحقيق مستوى أفضل لاستخدامها وهو ما يقتضي الحد منها بابعاء موازنة الدولة بابعاء وأوصى بضرورة قيام الدولة بتهيئة البيئة الاقتصادية الملائمة وتحديث الاقتصاد وتبني سياسات الإصلاح الاقتصادية حتى تحقق عملية الخصخصة أهدافها.

• عاطف رمضان

القانون ليس التصفية الكاملة لجميع قطاعات الدولة العامة وأنما تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة عادة في الأنشطة التجارية وغير الضرورية بأن تكون تحت سيادة الدولة وعلى عدد محدود من القطاعات العامة في الدولة والتي تمارس الدولة من خلالها بيع السلع والخدمات، وبناء عليه لا يمكن بأي حال أن تتعهد الدولة للقطاع الخاص ببعض المرافق التي لا يمكن تخصيصها.

وأشار إلى أن قانون الخصخصة لا يعني انتهاء دور الدولة في النشاط الاقتصادي وإنما تحول دور الدولة بمقتضى القانون من القيام بالأنشطة الخدمية والإنتاجية إلى دور المراقب في الدولة. وبأنه في دوله ان المشرع حسنا فعل بعدم حصر الأنشطة التي يمكن أن تكون محلا للتخصص حيث يصعب في جميع الأحوال حصر مثل هذه الأنشطة.

الدولة الاقتصادي وتصفية قطاعاتها العامة وتسليمه إلى القطاع الخاص.

وأوضح أن صدور قانون الخصخصة هو اعتراف من المشرع بقدرة القطاع الخاص على القيام بدوره الرئيسي في التنمية وبقدرته على المشاركة وتحمل إدارة الأنشطة الاقتصادية في الدولة للمنهوض بالمستوى الإنتاجي والرخص الاقتصادية الأمر الذي يؤدي إلى توسيع دور ونطاق القطاع الخاص مشيرا إلى أن المشرع الكويتي لا يهدف فقط إلى تغيير الملكية في حد ذاته في عملية الخصخصة لأن التغيير في نمط الملكية سيؤدي إلى تغيير طبيعة العمل في مجموعة محدودة من أصحاب رؤوس الأموال ملاك القطاع الخاص على الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى الاحتكار والأضرار في المنافسة. ولفت إلى أن المشرع الكويتي وضع معايير عامة حول المرافق محل التخصص وأن الهدف الرئيسي من



د.م منصور السعيد

عدم استثناء الشركات المدرجة من الاشتراك في المزايدة لكونها الأقدم على إدارة المشروع المراد تخصيصه

• عاطف رمضان